دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة البصرة للدورتين (2005 - 2010)
المصدر:	مجلة آداب ذي قار
الناشر:	جامعة ذي قار - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	الصافي، مهدي فليح ناصر
مؤلفين آخرين:	سعدون، علي جاراللهم. مشارك)
المجلد/العدد:	ع11
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	تشرين الأول
الصفحات:	246 - 268
رقم MD:	692091
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الانخابات العراقية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/692091

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة البصرة للدورتين (2005-2010)

أ. م. د. مهدي فليح ناصر الصافي
علي جار الله سعدون

Abstract

The geo-political one branches human geography that examine the relationship between man and the environment, which like other branches of the geographical confirm highlighting spatial variation of the phenomenon of political, including the phenomenon of the elections, that a study of voting behavior became more topics geopolitical which clearly reflected the emphasis conceptual and methodological trends in contemporary geographical political, and that means the study of differences spatial activities and behaviors political state population within its field of geographical and this is what seeks geographical elections, and can geopolitical benefit from data and statistics electoral available from the Independent Electoral Commission of Iraq to enrich geopolitical research and studies distinct has chosen researcher Multi (parliamentary elections in Basra for two Alantkhabatin 2005-2010 comparative study in the geography of politics) study and determine the elections that took place in 2005-2010 « and not others, because they practice advanced democracy based on pluralism, political and produced a parliament falls upon himself to choose the highest authorities of the state so they practice deserves attention and study by the geo-political.

ملخص البحث:

تعد الجغرافية السياسية أحد فروع الجغرافية البشرية التي تبحث العلاقة بين الإنسان والبيئة، وهي مثل باقي فروع الجغرافية التي تؤكد إبراز التباين المكاني للظاهرة السياسية بما فيها ظاهرة الانتخابات، من ذلك أصبحت دراسة السلوك الانتخابي من أكثر موضوعات الجغرافية السياسية التي تعكس بوضوح التأكيد المفاهيمي والمنهجي للاتجاهات المعاصرة في هذا النوع من الجغرافية، فهو يختص بدراسة الاختلافات المكانية للنشاطات والسلوكيات السياسية لسكان الدولة ضمن مجالها الجغرافي، فالجغرافي السياسي يستطيع أن يوظف البيانات والإحصائيات الانتخابية المتاحة من المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق من إثراء الجغرافية السياسية بأبحاث ودراسات متميزة، وقد اختار الباحث موضوع (تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في البصرة للدورتين 2005 – 2010)، وأن تحديد الدراسة بهاتين الدورتين الانتخابيتين دون غيرها لأنهما ممارسات ديمقراطية أنتجتا برلمانا يقع على عاتقه اختيار أعلى السلطات في الدولة وهو أحد السلطات الثلاث التي يستند عليها النظام السياسي الجديد في العراق لذا فهي ممارسة تستحق الاهتمام والدراسة من قبل الجغرافي السياسي.

المقدمة:

تشكل الانتخابات البرلمانية إحدى أهم الممارسات التي تتصف بها الدول الديمقراطية، فهي ترسخ أحد مبادئها ألا وهو التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات، وإن إجراء الانتخابات في أية دولة هي الطريقة المثلى لحل مشكلة إنهاء صراع الجهات المتنافسة على السلطة، وتكون بديلا للاستبداد والحكومات الدكتاتورية، وبعد التغير السياسي الذي حصل في العراق عام 2003 أصبح جليا لدى الجميع أن الانتخابات البرلمانية هي إحدى مرتكزات العملية السياسية التي من خلالها قد يستطيع أي حزب سياسي الوصول إلى السلطة عبر صناديق الانتخابات.

تقوم الجغرافية السياسية بدراسة التباين المكاني للظاهرة السياسية بما فيها ظاهرة الانتخابات عبر فرعها المعاصر (جغرافية الانتخابات) بما تختص به من دراسات في الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي، فجغرافية الانتخابات هي جزء أساسي من الجغرافية السياسية ذلك لأنها تهتم بدراسة تباين السلوك الانتخابي للمواطنين داخل الدولة من مكان إلى آخر وتحليل أسباب هذا التباين.

المبحث الأول: الدليل النظري للبحث

توفر الانتخابات الديمقراطية آلية لتجديد مشروعية الحكومات القائمة، فالحكومات قد تصبح غير مقبولة مع مرور الوقت فهي تحتاج إلى من يجدد مشروعيتها بين ناخبيها. وهنا يستطيع النظام الديمقراطي عن طريق الانتخابات التنافسية الدورية أن يعزز الدعم لهذه الحكومات ويحدد مشروعيتها من خلال ما يوفره الناخبون من إسناد لمن هم في مواقع صنع القرار إلى أن أصبح كل مجتمع من مجتمعات العالم أيا كانت أيدلوجياته لا ينكر على أفراده حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة عن طريق الانتخابات [1] وأن أفضل حقل يدرس ظاهرة الانتخابات هو حقل جغرافية الانتخابات باعتبارها الفرع المعاصر للجغرافيا السياسية، الذي عن طريقه نستطيع تفسير التباين في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة السلوك الانتخابي للناخب وتحليله من مكان لآخر أو من دائرة انتخابية لأخرى ومعرفة أسباب هذا التغير لذا فسيتضمن هذا المبحث دراسة ما يأتي:

أولا: أهمية البحث: Importance of the research

تأتي أهمية دراسة البحث من أهمية المشكلات التي يثيرها والموضوعات التي يتناولها والمجالات التي يمتد إليها من خلال التوصل إلى حقائق علمية وهي:

1. التعريف بجغرافية الانتخابات كفرع من فروع الجغرافية السياسية التطبيقية.
2. تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية في البصرة للدورتين 2005 – 2010
3. إبراز دور الجغرافي السياسي العراقي في إمكانية إعداد دراسة مقارنة لدورتين انتخابيتين مختلفتين في منطقة محددة.

ثانيا: مشكلة البحث: problem of the research

يقوم البحث العلمي على إلمام الباحث بالأسس والمفاهيم النظرية التي ترتكز عليها مشكلة الدراسة وقدرته في تحديد تلك المشكلة بشكل يمتاز بالدقة والشمولية في آن واحد، أي صياغتها بشكل تساؤلات واضحة ومفهومة يمكن طرحها على النحو الآتي:

1- هل تباين سلوك الناخب العراقي في منطقة الدراسة مكانيا وزمانيا خلال الدورتين الانتخابيتين 2005 – 2010؟

2- هل أفضت نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق 2005 – 2010 إلى ظهور مجلس برلماني يضمن التعددية السياسية عن طريق تمثيل جميع مكونات الشعب العراقي؟

ثالثا: فرضية البحث: Hypotheses of the research

تعني كلمة فرض (Hypothes) في أصلها الإغريقي مجموعة المبادئ الأولية التي يسلم العقل بصحتها ولا يستطيع البرهنة عليها بطريقة مباشرة لشدة عموميتها، وهي حلول لمشكلة البحث تنبعث من خيال الباحث في شكل تخمينات محسوبة تسعى لتفسير الظاهرة [2] ويتم من خلالها التوصل إلى نتائج حول تلك الظاهرة بحيث يتم قبولها أو تعديلها أو رفضها على أساس ما يتوصل إليه الباحث من نتائج، وعليه تفترض الدراسة ما يأتي:

1- يفترض البحث أن القوائم المشكلة على أساس ديني قد حصلت على غالبية الأصوات في منطقة الدراسة خلال الدورتين الانتخابيتين.

رابعا: حدود منطقة البحث: The time and place borders of the research

تشمل حدود الدراسة البعد المكاني المتمثل بالحدود الإدارية لمحافظة البصرة وهي إحدى محافظات العراق خريطة (1و 2)، أما البعد الزماني للدراسة فتمثلت بدراسة الدورتين الانتخابيتين اللتان جرتا في 15 كانون الأول 2005 وفي 7 آذار 2010 في تلك المحافظة.

خامسا: تقنية البحث Technique of the research

اعتمدت تقنية الدراسة على التقنية الإحصائية في سبيل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمكتب الفرعي للمفوضية في محافظة البصرة من خلال تحويلها إلى خرائط باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS). ويتم حفظ تلك البيانات مع الخرائط بطريقة مترابطة بحيث يسهل على المستخدم عرضها مع الخرائط وبعدة أساليب، وكذلك إجراء معالجة حسابية عليها لاستخراج النتائج بوقت وجهد قليلين.

خريطة (1)

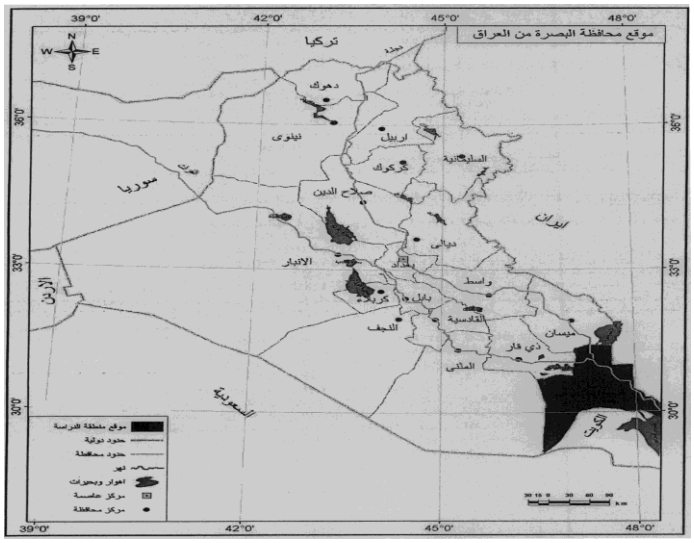

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

وزارة الموارد ألمانية، الهيأة العامة للمساحة، بغداد، قسم إنتاج الخرائط، خريطة العراق الإدارية لعام 2011، مقياس 1/ 1000000.

خريطة (2)

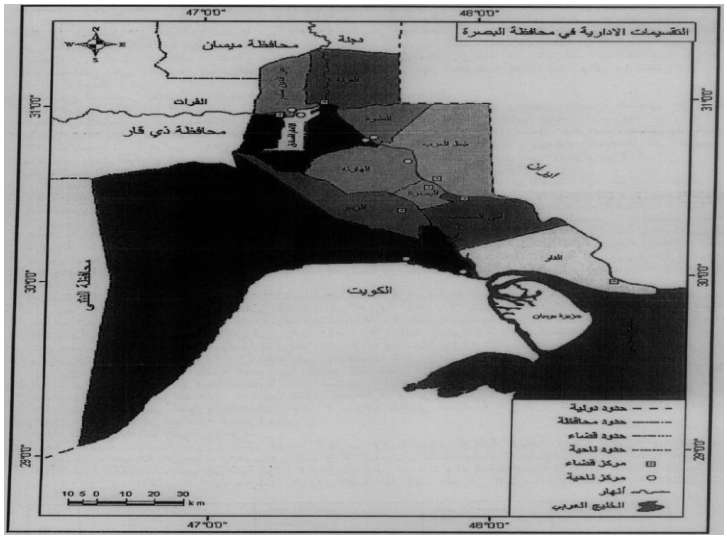

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة المواد المائية، الهيأة العامة للمساحة، بغداد، قسم إنتاج الخرائط، خريطة البصرة الإدارية لعام 2011، مقياس 1/ 1000000

خامسا: منهجية البحث Approach of the research

المنهج مجموعة من القواعد العامة المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم، وهو في النهاية يعني الطريق الموصل إلى الحقائق العلمية تبعا لقواعد يستهدي بها الفكر، أو هو الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد أو هو علم التفكير أو طريقة كسب المعرفة، كما أنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة

لاكتشاف الحقيقة عبر خطوات منظمة [3]. وبناء على ذلك فقد اعتمدت الدراسة على أهم المناهج التي اعتمدها الجغرافيون السياسيون في دراستهم لجغرافية الانتخابات وكل ما يتعلق بها من ظواهر وقضايا وهي:

أ- المنهج المساحي التقليدي (الكرتوغرافي) Areal Approach

وتتلخص طريقة هذا المنهج في تحليل نمط السلوك الانتخابي البشري وإظهار التباين المكاني، إذ يركز الجغرافي السياسي عند استعماله لهذا المنهج على دراسته الاختلافات المكانية لنتائج التصويت مع ربط ذلك بالمتغيرات البيئية والجغرافية والاقتصادية التي أثرت في تلك النتائج مع الاستعانة بخرائط وإشكال بيانية في ذلك لتوضيح أثر العوامل الجغرافية في نمط التصويت في أثناء الانتخابات، ويمكن الاستدلال على منهجين رئيسيين داخل المنهج المساحي هما (المنهج المساحي التركيبي، المنهج المساحي الايكولوجي) [4].

ب- المنهج المكاني أو السلوكي: Spatial or Behavioral Approach

اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد عام 1960 إلى الاتجاه الحديث الذي اتجهت إليه الدراسات الجغرافية، فقد انتقل محور التركيز من التحليل المساحي (Areal) إلى التحليل المكاني (Spatial) ومن التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني من خلال الاهتمام بالمتغيرات المكانية الرئيسية مثل المسافة، الرابطة أو الصلة وأثر الجوار[5]، وقد أطلق عليه بالمنهج المكاني لأن الناخب يختار المرشح الأقرب إليه من الناحية الجغرافية [6]، وقد اعتمد الباحث على المنهجين السابقين (المساحي، المكاني) في دراسته، إذ وجد فيهما أسلوبين يفسران معظم الحقائق الجغرافية السياسية المتعلقة بجغرافية الانتخابات عن طريق تحليل النمط المكاني لنتائج الانتخابات من خلال عدد الناخبين وعدد المقترعين الفعليين وعدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها كل حزب في منطقة الدراسة ورسم خريطة لنتائج التصويت لتوضيح العلاقة بين هذه المتغيرات وبين سلوك الناخبين.

المبحث الثاني: قراءة تحليلية لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة البصرة 15 كانون الأول 2005

بعد نجاح عملية الاستفتاء على الدستور في 2005/10/15 بدأت التحضيرات للقيام بانتخابات مجلس النواب العراقي وتشكيل حكومة جديدة، وقد وضعت أغلب النخب السياسية العراقية كل ثقلها لإنجاح هذه العملية الانتخابية. وفي آخر أيام الترشيح في 2005/10/30 أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عن مشاركة (307) كيانا سياسيا توزعت على (19) ائتلافا و(7655) مرشحا للتنافس على شغل مقاعد مجلس النواب البالغ عددها (275) مقعدا في الانتخابات المزمع إجرائها في 15 كانون الأول 2005.

بتاريخ 2006/2/10 أعلنت المفوضية العليا المستقلة في العراق النتائج النهائية حيث أفرزت العملية الانتخابية عن فرز (12) كيانا سياسيا على مستوى العراق وخروج (295) كيانا سياسيا من المنافسة لعدم حصولهم على الأصوات التي تؤهلهم للفوز بمقعد[7]، ولإبراز صورة التحليل الجغرافي السياسي للكيانات السياسية الفائزة في الدورة الانتخابية 2005 سوف تتطرق الدراسة إلى أبرز القوائم والأحزاب والحركات السياسية الفائزة في محافظة البصرة وهي:

أولا: قائمة الائتلاف العراقي الموحد

هي قائمة سياسية شيعية تمثل تجمعا لأحزاب وشخصيات عراقية شيعية مدنية ودينية وهنالك بعض الشخصيات الممثلة للقوميات الأخرى في العراق كالتركمان والشبك، وقد تم تأسيسها رسميا في نهاية عام 2004 قبل عملية انتخاب الجمعية الوطنية في 30 كانون الثاني 2005 وقد ضمت قائمة الائتلاف العراقي الموحد في جدول (1) عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات 15 كانون الأول 2005 لمحافظة البصرة داخلها (16) كيانا سياسيا توزعت على الرقعة الجغرافية للعراق ومن أبرز مكونات الائتلاف العراقي الموحد في محافظة البصرة حسب التشكيلة الانتخابية لعام 2005 هي (المجلس الأعلى الإسلامي، منظمة بدر، التيار الصدري، حزب الدعوة الإسلامية (القيادة المركزية)، حزب الدعوة (تنظيم العراق)، حزب الفضيلة الإسلامي))، أن قائمة الائتلاف العراقي الموحد قد حصلت على نحو (5021137) صوتا في انتخابات 15 كانون الأول،)) 2005 في داخل وخارج العراق بنسبة (42.23%) من إجمالي المصوتين البالغين نحو (11888906) صوتا وبهذا شغلت (128) مقعدا بنسبة (46.55%) من مقاعد مجلس النواب[8] وقد حصلت قائمة الائتلاف العراقي الموحد على نحو (622121) صوتا في محافظة البصرة بنسبة (76.45%) من المصوتين البالغين (813758) صوتا جدول (1)، وبهذا شغلت (13) مقعدا بنسبة (81.25%) من حصة مقاعد محافظة البصرة البالغة (16) مقعدا، منها (9) مقاعد للذكور بنسبة (69.24%)، و(4) مقاعد للإناث بنسبة (30.76%).

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
1-	قضاء البصرة	384155	366971	95.52
2-	ناحية الهارثة	39826	36963	92.81
3-	قضاء شط العرب	28943	14972	51.72
4-	ناحية النشوة	8758	3728	42.56
5-	قضاء الزبير	114589	21458	18.72
6-	ناحية سفوان	11041	3052	27.64
7-	ناحية أم قصر	13423	4171	31.07
8-	قضاء القرنة	66630	65447	98.22
9-	ناحية الدير	18911	17775	93.99
10-	قضاء المدينة	21415	20675	96.54
11-	ناحية الإمام الصادق (عليه السلام)	23328	21746	93.21
12-	ناحية عز الدين سليم	19563	15943	81.49

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
13-	قضاء أبي الخصيب	53662	27845	51.88
14-	قضاء الفاو	9514	1375	14.45
	المجموع	813758	622121	76.45

المصدر:

1- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، المكتب الوطني، بغداد، بيانات غير منشورة، 2011.

2- استخرجت النسب من قبل الباحث.

ومن الجدول (1) والخريطة (3) نستطيع أن نحدد ثلاث مستويات من أقاليم الدعم لقائمة الائتلاف العراقي الموحد حسب الوحدات الإدارية في انتخابات 2005 لمحافظة البصرة:

أ- أقاليم الدعم القوية: وتضم (11) وحدة إدارية تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة على (30%) وتشمل (قضاء القرنة 98.22%، قضاء المدينة 96.54%، قضاء البصرة 95.52%، ناحية الدير 93.99%، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام" 93.21%، ناحية الهارثة 92.81%، ناحية عز الدين سليم 81.49%، قضاء أبي الخطيب 51.88%، قضاء شط العرب 51.72%، ناحية النشوة 42.56%، ناحية أم قصر 31.07%).

ب- أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم وحدتين إداريتين تتراوح فيهما نسبة المصوتين للقائمة بين (15-30%) وتضم (قضاء الزبير 18.72%، ناحية سفوان 27.64%).

ت- أقاليم الدعم المنخفضة: وتضم وحدة إدارية واحدة تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (15%) وتمثل في قضاء الفاو (14.45%).

ويرى الباحث أن من أهم أسباب التباين المكاني في نتائج قائمة الائتلاف العراقي في محافظة البصرة للدورة الانتخابية 2005 هي:

1- يغلب على القائمة الطابع الإسلامي الشيعي لذا هي الأقرب إلى أفكار الناخبين الشيعة وخاصة في المناطق ذات الأغلبية الشيعية.

2- تدهور الوضع الاقتصادي في أغلب الأقضية والنواحي للمحافظة أبان النظام السابق، لذا صوت سكان المحافظة للقائمة اعتقادا منهم في إمكانية تحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي.

خريطة (3)

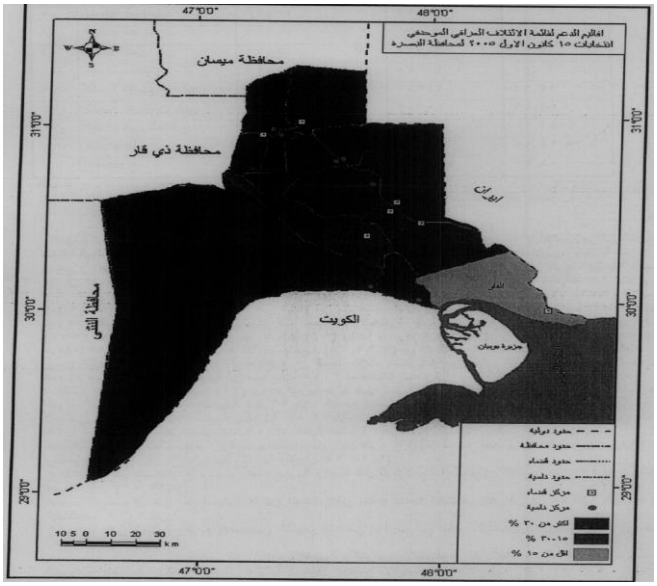

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد علي جدول (1).

ثانيا: القائمة العراقية الوطنية

هي قائمة سياسية ضمت (15) كيانا سياسيا منها أحزاب وشخصيات عراقية وشيوخ عشائر. تأسست قبل الانتخابات البرلمانية في 30 كانون الثاني 2005 ويترأس هذه القائمة الدكتور أياد علاوي، ومن أهم الكيانات السياسية للقائمة العراقية الوطنية في محافظة البصرة حسب التشكيلة الانتخابية لعام 2005 هي (حركة الوفاق الوطني، الحزب الشيوعي العراقي)

حصلت القائمة العراقية الوطنية على نحو (977325) صوتا في انتخابات 15 كانون الأول 2005 في داخل وخارج العراق بنسبة (8.22%) من المصوتين البالغين نحو (11888906) صوتا وبهذا شغلت (25) مقعدا بنسبة (9.09%) من مقاعد مجلس النواب[9]، وقد حصلت القائمة على نحو (88350) صوتا في محافظة البصرة بنسبة (10.85%) من المصوتين البالغين نحو (813758) صوتا جدول (2)، وبهذا شغلت مقعدين للذكور فقط في البرلمان بنسبة (12.5%) من حصة المحافظة.

جدول (2) عدد أصوات القائمة العراقية الوطنية في انتخابات 15 كانون الأول 2005 لمحافظة البصرة

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
-1	قضاء البصرة	384155	6646	1.73
-2	ناحية الهارثة	39826	1435	3.60
-3	قضاء شط العرب	28943	5580	19.27
-4	ناحية النشوة	8758	2143	24.46
-5	قضاء الزبير	114589	45874	40.03

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
6-	ناحية سفوان	11041	3155	28.57
7-	ناحية أم قصر	13423	4536	33.79
8-	قضاء القرنة	66630	339	0.50
9-	ناحية الدير	18911	641	3.38
10-	قضاء المدينة	21415	314	1.46
11-	ناحية الإمام الصادق (عليه السلام)	23328	823	3.52
12-	ناحية عز الدين سليم	19563	275	1.40
13-	قضاء أبي الخصيب	53662	12563	23.41
14-	قضاء الفاو	9514	4026	42.31
	المجموع	813758	88350	10.85

المصدر: – المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

2-استخرجت النسب من قبل الباحث.

ومن الجدول (2) والخريطة (4) نستطيع أن نحدد ثلاث مستويات من أقاليم الدعم للقائمة العراقية الوطنية في محافظة البصرة حسب الوحدات الإدارية في انتخاب 2005.

خريطة (4)

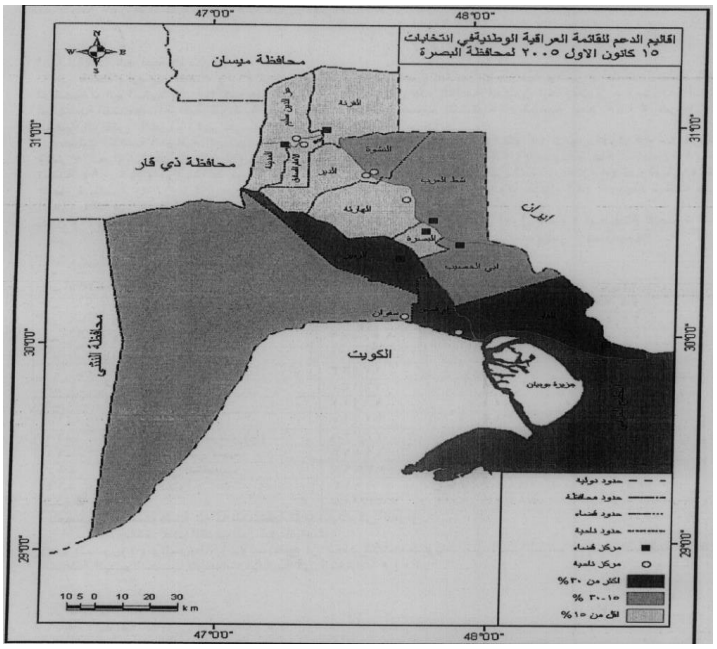

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

أ- أقاليم الدعم القوية: وتضم (3) وحدات إدارية تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة على (30%) وتضم كل من (قضاء الفاو 42.31%، قضاء الزبير 40.03%، ناحية أم قصر 33.79%).

ب- أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم (4) وحدات إدارية تتراوح فيها نسبة المصوتين للقائمة بين (15-30%) وتضم كل من (ناحية سفوان 28.57%، ناحية النشوة 24.46%، قضاء أبي الخصيب 23.41%، قضاء شط العرب 19.27%).

ت- أقاليم الدعم المنخفضة: وتضم (7) وحدات إدارية تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة على (15%) وتضم كل من (ناحية الهارثة 3.60%، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام" 3.52%، ناحية الدير 3.38%، قضاء البصرة 1.73%، قضاء المدينة 1.46%، ناحية عز الدين سليم 1.40%، قضاء القرنة 0.50%).

ويرى الباحث أن من أهم أسباب التباين المكاني في نتائج القائمة العراقية الوطنية في محافظة البصرة للدورة الانتخابية 2005 هي:

1. القائمة ذات توجه علماني وبالتالي هي الأقرب إلى توجه الناخبين العلمانيين المؤيدين لفكرة فصل الدين عن السياسة.
2. وجود شخصيات قيادية في القائمة كالدكتور أياد علاوي الذي تولى رئاسة الوزراء جعل من بعض الناخبين يعتقدون بأنه قادر على تحسين الوضع الاقتصادي وإعادة الاستقرار للبلاد.
3. التنافس السياسي للقائمة مع القوائم الأخرى قد جعل هذه بعض القوائم تصور للناخبين على أنها قائمة معادية للدين.

ثالثا: قائمة جبهة التوافق العراقية:

هي قائمة سياسية تمثل تجمعا لأحزاب وشخصيات عراقية سنية تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية 30 كانون الثاني 2005 وكان يرأسها الدكتور عدنان الدليمي حتى عام 2009 حيث تم انتخاب الشيخ حارث العبيدي رئيسا لها في أيار 2009 ومن أهم الكيانات السياسية المنضوية في جبهة التوافق العراقية في محافظة البصرة حسب التشكيلة الانتخابية لعام 2005 هي (الحزب الإسلامي العراقي).

حصلت قائمة جبهة التوافق العراقية على نحو (1840216) صوتا في انتخابات 15 كانون الأول 2005 في داخل وخارج العراق بنسبة (15.48%) من المصوتين البالغين نحو (11888906) صوتا وبهذا شغلت (44) مقعدا بنسبة (16%) من مقاعد مجلس النواب [10].

وفي منطقة الدراسة حصلت قائمة التوافق العراقية على نحو (37364) صوتا بنسبة (4.59%) من المصوتين البالغين نحو (813758) صوتا جدول(3)، وبهذا شغلت مقعد واحد للذكور فقط بنسبة (6.25%) من حصة مقاعد المحافظة.

جدول (3) عدد أصوات جبهة التوافق العراقية في انتخابات 15 كانون الأول 2005 لمحافظة البصرة

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
-1	قضاء البصرة	384155	4263	1.10
-2	ناحية الهارثة	39826	1043	2.61
-3	قضاء شط العرب	28943	3645	12.59
-4	ناحية النشوة	8758	1311	14.96
-5	قضاء الزبير	114589	13903	12.13
-6	ناحية سفوان	11041	1759	15.93
-7	ناحية أم قصر	13423	2328	17.34
-8	قضاء القرنة	66630	215	0.32
-9	ناحية الدير	18911	236	1.24
-10	قضاء المدينة	21415	128	0.59
-11	ناحية الإمام الصادق (عليه السلام)	23328	263	1.12
-12	ناحية عز الدين سليم	19563	145	0.74
-13	قضاء أبي الخصيب	53662	6014	11.20
-14	قضاء الفاو	9514	2111	22.18
	المجموع	813758	37364	4.59

المصدر: 1-المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

لم تحصل قائمة جبهة التوافق العراقية في انتخابات 15 كانون الأول 2005 على أقاليم دعم قوية في منطقة الدراسة جدول (3) والخريطة (5) واقتصر الدعم على:

أ- أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم (3) وحدات إدارية تتراوح فيها نسبة المصوتين للقائمة بين (15 – 30%) وتضم كل من (قضاء ألفاو 22.18%، ناحية ام قصر 17.34%، ناحية سفوان 15.93%).

ب- أقاليم الدعم المنخفضة: وتضم (11) وحدة إدارية تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة على (15%) وتضم كل من (ناحية النشوة 14.96%، قضاء شط العرب 12.59%، قضاء الزبير 12.13%، قضاء أبي الخصيب 11.20%، ناحية الهارثة 2.61%، ناحية الدير 1.24%، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام" 1.12%، قضاء البصرة 1.10%، ناحية عز الدين سليم 0.74%، قضاء المدينة 0.59%، قضاء القرنه 0.32%).

ويرى الباحث أن من أهم أسباب التباين المكاني في نتائج جبهة التوافق العراقية في محافظة البصرة للدورة الانتخابية 2005 هي:

1. يغلب على القائمة الطابع الإسلامي السني وبالتالي هي الأقرب إلى أفكار الناخبين وخاصة في المناطق ذات الأغلبية السنية.
2. وجود منافسة قوية بينها وبين القوائم الأخرى في المحافظة كالقائمة العراقية في المناطق ذات الأغلبية السنية.

خريطة (5)

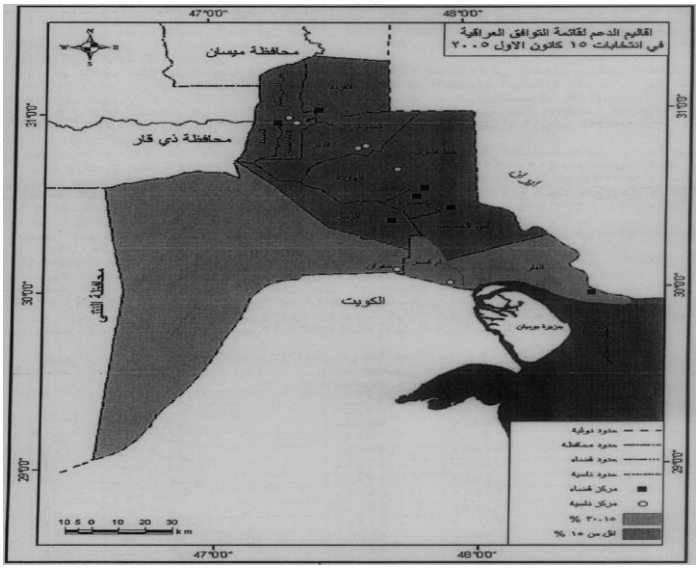

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (3)

المبحث الثالث: تحليل جغرافي سياسي لنتائج انتخابات 7 آذار عام 2010 في محافظة البصرة

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عن مشاركة (161) كيانا سياسيا في الانتخابات البرلمانية التي جرت بتاريخ 7 آذار 2010 توزعت على (12) ائتلافا وتنافس نحو (6500) مرشحا لشغل مقاعد مجلس النواب، وأفرزت العملية الانتخابية عن فوز (14) كيانا سياسيا لشغل (325) مقعدا في حين خرج (147) كيانا سياسيا من المنافسة لعدم حصولهم على الأصوات التي تؤهلهم للفوز بمقعد في مجلس النواب[11]، ولبيان صورة التحليل الجغرافي السياسي للكيانات السياسية الفائزة في محافظة البصرة في الدورة الانتخابية 7 آذار 2010 سوف تتطرق الدراسة إلى أبرز القوى والأحزاب والحركات السياسية الفائزة وهي:

أولا: قائمة ائتلاف دولة القانون

هو ائتلاف أعلن عن تأسيسه في العراق في عام 2009 للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات عام 2009 ويعتبر من أبرز التشكيلات السياسية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية عام 2010 وقد ضم هذا الائتلاف القوي والأحزاب السياسية التالية وهي (حزب الدعوة الإسلامية (القيادة المركزية)، حزب الدعوة (تنظيم العراق)، كتلة التضامن في العراق، الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، كتلة الانتفاضة العراقية الشعبانية 1991، حركة الإخاء الكردي الفيلي العراقي، جبهة الأنبار للخلاص الوطني)، ويرأس الائتلاف نوري المالكي وهو الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية (القيادة المركزية).

حصلت قائمة ائتلاف دولة القانون على نحو (2735142) صوتا في انتخابات 7 آذار 2010 في داخل وخارج العراق بنسبة (22.79%) من المصوتين البالغين نحو (12002962) صوتا وبهذا شغلت (89) مقعدا بنسبة (27.38%) من مقاعد مجلس النواب [12] وقد حصلت القائمة على نحو (431217) صوتا في منطقة الدراسة بنسبة (50.58%) من المصوتين البالغين نحو (852526) صوتا جدول (4)، وبهذا شغلت (14) مقعدا في البرلمان بنسبة (58.33%) منها للذكور (10) مقاعد بنسبة (71.42%)، و(4) مقاعد للإناث بنسبة (28.57%) من حصة مقاعد محافظة البصرة البالغة (24) مقعدا.

ومن الجدول (4) والخريطة (6) نستطيع تقسيم أقاليم الدعم لقائمة ائتلاف دولة القانون في محافظة البصرة إلى منطقتين حسب الوحدات الإدارية في انتخابات 2010 هي:

أ- أقاليم الدعم القوية: وتضم (11) وحدة إدارية تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة على (30%) وتضم كل من (قضاء المدينة 70.87%، قضاء البصرة 59.04%، ناحية النشوة 57.01%، قضاء القرنة 54.48%، ناحية الدير 53.85%، ناحية عز الدين سليم 53.76%، ناحية الهارثة 51.85%، قضاء شط العرب 49.13%، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام" 42.83%، ناحية سفوان 37.59%، ناحية أم قصر 36.46%).

ب- أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم (3) وحدات إدارية تتراوح فيها نسبة المصوتين للقائمة بين (15-30%) وتضم كل من (قضاء أبي الخصيب 29.15%، قضاء الزبير 27.84%، قضاء ألفاو 22.69%).

جدول (4) عدد أصوات قائمة ائتلاف دولة القانون في انتخابات 7 آذار 2010 لمحافظة البصرة

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
-1	قضاء البصرة	419168	247507	59.04
-2	ناحية الهارثة	50862	26375	51.85
-3	قضاء شط العرب	36515	17943	49.13
-4	ناحية النشوة	7342	4186	57.01
-5	قضاء الزبير	113498	31598	27.84
-6	ناحية سفوان	10415	3916	37.59
-7	ناحية أم قصر	12526	4568	36.46
-8	قضاء القرنة	54717	29811	54.48
-9	ناحية الدير	19146	10311	53.85
-10	قضاء المدينة	22107	15669	70.87
-11	ناحية الإمام الصادق (عليه السلام)	22961	9835	42.83

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
-12	ناحية عز الدين سليم	23729	12758	53.76
-13	قضاء أبي الخصيب	49968	14568	29.15
-14	قضاء الفاو	9572	2172	22.69
	المجموع	852526	431217	50.58

المصدر: 1- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

2- استخرجت النسب من قبل الباحث.

ويرى الباحث أن من أهم أسباب ارتفاع مستويات الدعم للقائمة في هذه الاقضية والنواحي هي:

أ- البرنامج الانتخابي والدعاية الانتخابية الكبيرة التي استخدمتها قائمة ائتلاف دولة القانون في هذه المناطق والتي استطاعت من خلالهما كسب التأييد للقائمة.

ب- وجود شخصية قيادية تترأس القائمة كشخصية نوري المالكي أثرت على توجهات الناخبين للقائمة لاعتقادهم بأن هذه الشخصية قادرة على تطبيق القانون والقضاء على الإرهاب في المحافظات العراقية.

ت- تشكيل مجالس إسناد العشائر في هذه الأقضية والنواحي الذي مارس دورا في زيادة نسبة التصويت للقائمة من المشاركين في هذه المجالس وعوائلهم أو عن طريق التأثير على الأقارب والأصدقاء.

ث- وجود قاعدة جماهيرية كبيرة لحزب الدعوة الإسلامية في هذه المناطق بسبب التاريخ النضالي الطويل للحزب والأحزاب المشاركة في الائتلاف أثرت في زيادة نسبة المصوتين للقائمة.

خريطة (6)

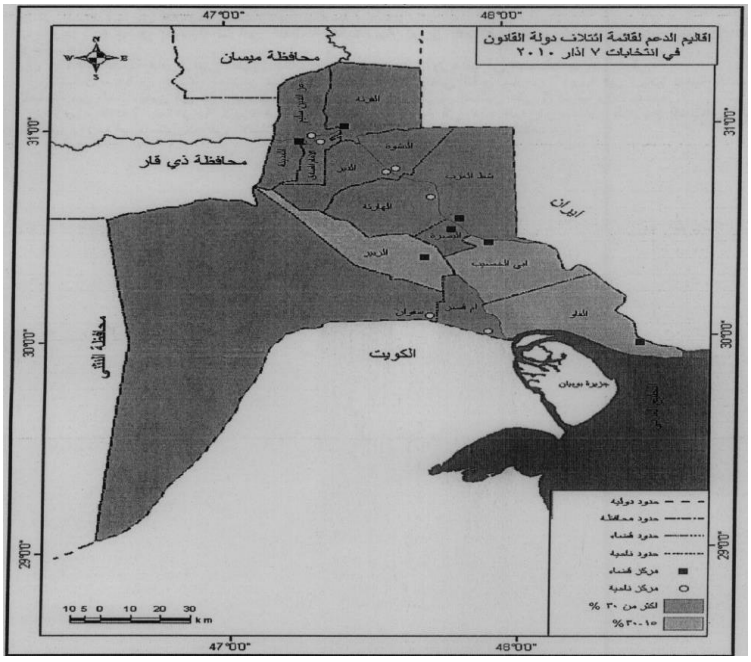

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4).

ثانيا: قائمة الائتلاف الوطني العراقي.

هي قائمة سياسية شيعية تعتبر امتدادا لقائمة الائتلاف العراقي الموحد إلا أن الفارق بينهما هو غياب بعض الأحزاب السياسية عن تشكيلة القائمة أبرزها حزب الدعوة الإسلامية (القيادة المركزية) بزعامة نوري المالكي وحزب الدعوة (تنظيم العراق)، وتعتبر من أبرز القوائم السياسية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية عام 2010 وقد ضمت القائمة (16) كيانا سياسيا وهي (المجلس الإسلامي الأعلى العراقي، التيار الصدري، منظمة بدر، حزب الفضيلة، المؤتمر الوطني العراقي، حركة الإصلاح الوطني، حركة الديمقراطيين العراقيين، حركة الوفاء التركمانية، حركة حزب الله العراق، حركة سيد الشهداء، جماعة العدالة، حزب تجمع الوسط، تجمع العدل والمساواة، ملتقى الإصلاح والبناء، حزب أحرار، مجلس إنقاذ الأنبار).

حصلت القائمة قد على نحو (2061172) صوتا في انتخابات 7 آذار 2010 في داخل وخارج العراق بنسبة (17.17%) من المصوتين البالغين نحو (12002962) صوتا وبهذا شغلت (70) مقعدا بنسبة (21.53%) من مقاعد مجلس النواب[13]، وقد حصلت قائمة الائتلاف الوطني العراقي على نحو (237010) صوتا في منطقة الدراسة بنسبة (27.80%) من المصوتين البالغين نحو (852526) صوتا جدول (5).

جدول (5) عدد أصوات قائمة الائتلاف الوطني العراقي في 7 انتخابات آذار 2010 لمحافظة البصرة

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
-1	قضاء البصرة	419168	139338	33.24
-2	ناحية الهارثة	50862	13746	27.02
-3	قضاء شط العرب	36515	9458	25.90
-4	ناحية النشوة	7342	1264	17.21
-5	قضاء الزبير	113498	15228	13.41
-6	ناحية سفوان	10415	1362	13.07
-7	ناحية أم قصر	12526	2071	16.53
-8	قضاء القرنة	54717	21156	38.66
-9	ناحية الدير	19146	6300	32.90
-10	قضاء المدينة	22107	5175	23.40
-11	ناحية الإمام الصادق (عليه السلام)	22961	6570	28.61
-12	ناحية عز الدين سليم	23729	6568	27.67
-13	قضاء أبي الخصيب	49968	7252	14.51

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
-14	قضاء الفاو	9572	1522	15.90
	المجموع	852526	237010	27.80

المصدر: 1- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

2- استخرجت النسب من قبل الباحث.

وبهذا شغلت (7) مقاعد بنسبة (19.16%) من حصة مقاعد محافظة البصرة، للذكور (5) مقاعد بنسبة (20.83%) وللإناث مقعدين بنسبة (8.33%). وسوف نتخذ من تقسيم مستويات الدعم لهذه القائمة في انتخابات 7 آذار عام 2010 نفس مستويات التقسيم السابقة في انتخابات 15 كانون الأول 2005 لكي تسهل عملية المقارنة فيما بينهما وهذه المستويات من الدعم حسب الجدول (5) والخريطة (7) هي:

أ- أقاليم الدعم القوية: وتضم (3) وحدات إدارية تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة على (30%) وتضم كل من (قضاء القرنه 38.66%، قضاء البصرة 33.24%، ناحية الدير 32.90%).

ب- أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم (8) وحدات إدارية تتراوح فيها نسبة المصوتين للقائمة بين (15 – 30%) وتضم كل من (ناحية الإمام الصادق 28.61%، ناحية عز الدين سليم 27.67%، ناحية الهارثة 27.02%، قضاء شط العرب 25.90%، قضاء المدينة 23.40%، ناحية النشوة 17.21%، ناحية أم قصر 16.53%، قضاء ألفاو 15.90%).

ت- أقاليم الدعم المنخفضة: وتضم (3) وحدات إدارية تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة على (15%) وتضم كل من (قضاء أبي الخصيب 14.51%، قضاء الزبير 13.41%، ناحية سفوان 13.07%).

عند مقارنة نتائج الائتلاف الوطني العراقي في انتخابات 7 آذار 2010 مع نتائج الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات 15 كانون الأول 2005 في منطقة الدراسة يتبين ما يأتي:

1- تراجع نسبة المصوتين للقائمة في محافظة البصرة إذ حصلت القائمة على نحو (237010) صوتا في انتخابات 7 آذار 2010 بنسبة (27.80%) من المصوتين البالغين (852526) صوتا، بعد أن كانت قد حصلت على نحو (622121) صوتا في انتخابات 15 كانون الأول 2005 بنسبة (76.45%) من المصوتين البالغين (813758) صوتا.

2- انخفاض عدد المقاعد التي حصلت عليها القائمة في المحافظة فبعد أن كان استحقاقها الانتخابي شغل (13) مقعدا في البرلمان بنسبة (81.25%) في انتخابات 15 كانون الأول 2005 أصبح استحقاقها الانتخابي نحو (7) مقاعد في انتخابات 2010 بنسبة (19.16%).

3- انخفاض مستويات الدعم القوية للقائمة في انتخابات 15 كانون الأول 2005 من (11) وحدة إدارية وهي (قضاء القرنه، قضاء المدينة، قضاء البصرة، قضاء أبي الخصيب، قضاء شط العرب، ناحية الدير، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام"، ناحية الهارثة، ناحية عز الدين سليم، ناحية النشوة، ناحية أم قصر) إلى (3) وحدات إدارية في

انتخابات 7 آذار 2010 وهي (قضاء القرنة، قضاء البصرة، ناحية الدير) ويعود سبب الانخفاض هذا إلى دخول قوائم منافسة جديدة تمثلت بقائمة ائتلاف دولة القانون والتي استطاعت من تشكيل مجالس إسناد في هذه الأقضية والنواحي مما رفع من قيمة المصوتين للقائمة وأثر على بقية القوائم الأخرى ومنها الائتلاف الوطني العراقي إضافة إلى انخفاض نسبة المشاركة في عموم المحافظة في الدورة الانتخابية الثانية عام 2010، ويعود سبب ذلك إلى عدم إفتاء مراجع الدين الشيعة بوجوب المشاركة في الانتخابات على عكس ما حصل في الدورة الانتخابية الأولى علما أن أغلب سكان هذه الأقضية والنواحي هم من الطائفة الشيعية.

خريطة (7)

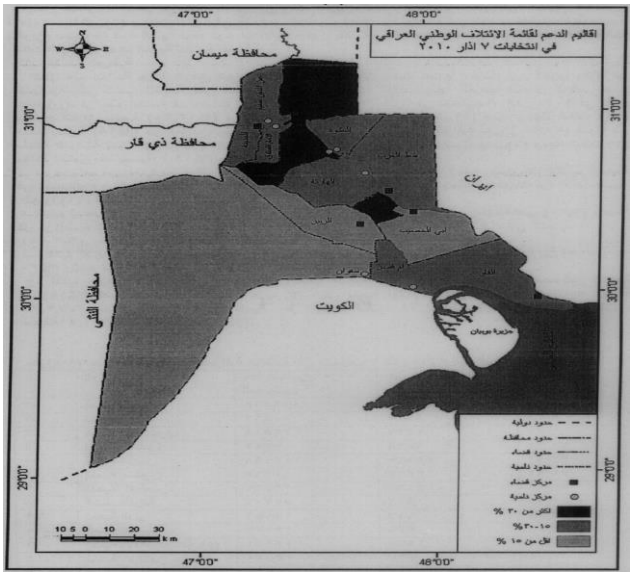

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (5).

4- ارتفاع مستويات الدعم المتوسط للقائمة في انتخابات 15 كانون الأول 2005 من وحدتين إداريتين وهي (قضاء الزبير، ناحية سفوان) إلى (8) وحدات إدارية في انتخابات 7 آذار 2010 وهي (قضاء شط العرب، قضاء المدينة، قضاء ألفاو، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام"، ناحية عز الدين، ناحية الهارثة، ناحية النشوة، ناحية أم قصر).

5- ارتفاع مستويات الدعم المنخفض للقائمة من وحدة إدارية واحدة وهي (قضاء ألفاو) في انتخابات 15 كانون الأول 2005 إلى (3) وحدات إدارية في انتخابات 7 آذار 2010 وهي (قضاء أبي الخصيب، قضاء الزبير، ناحية سفوان) بسبب التركيبة الاثنية لهذه الوحدات الإدارية كون غالبية سكانها من المسلمين السنة وسوف نلاحظ أنها انتقلت إلى أقاليم الدعم القوية للقائمة العراقية.

ثالثا: القائمة العراقية:

تمثل هذه القائمة حركة الوفاق العراقية التي يترأسها الدكتور إياد علاوي، ومن أبرز القوى والأحزاب السياسية التي تنتمي للقائمة على مستوى العراق هي (حركة تجديد، الجبهة العراقية للحوار الوطني، تجمع عراقيون)، أن هذه القائمة قد حصلت على نحو (2797926) صوتا في انتخابات 7 آذار 2010 في داخل وخارج العراق بنسبة (23.31%)

من المصوتين البالغين نحو (12002962) صوتا وبهذا شغلت (91) مقعدا بنسبة (28%) من مقاعد مجلس النواب [14]، وقد حصلت القائمة العراقية على (75387) صوتا في منطقة الدراسة بنسبة (8.84%) من المصوتين البالغين نحو (852526) صوتا جدول (6) وبهذا شغلت (3) مقاعد للذكور فقط بنسبة (12.5%) من حصة مقاعد محافظة البصرة.

سوف نتخذ من تقسيم مستويات الدعم لهذه القائمة في انتخابات عام 2010 نفس مستويات التقسيم السابقة في انتخابات 15 كانون الأول 2005 لكي تسهل عملية المقارنة فيما بينهما وهذه المستويات من الدعم حسب الجدول (6) والخريطة (8).

أ- أقاليم الدعم القوية: وتضم (4) وحدات إدارية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة على (30%) وتضم كل من (قضاء ألفاو 36.42%، قضاء الزبير 33.94%، ناحية سفوان 31.82%، قضاء أبي الخطيب 30.64%).

ب- أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم وحدتين إداريتين التي تتراوح فيها نسبة المصوتين للقائمة بين (15 – 30%) وتضم كل من (ناحية أم قصر 26.08%، ناحية النشوة 21.35%).

ت- أقاليم الدعم المنخفضة: وتضم (8) وحدات إدارية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة على (15%) وتضم كل من (قضاء شط العرب 6.37%، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام" 5.09%، ناحية الهارثة 3.39%، ناحية الدير 3.22%، ناحية عز الدين سليم 1.79%، قضاء القرنة 1.78%، قضاء المدينة 1.51%، قضاء البصرة 0.55%).

جدول (6) عدد أصوات القائمة العراقية الوطنية في انتخابات 7 آذار 2010 لمحافظة البصرة

ت	الوحدة الإدارية	عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
-1	قضاء البصرة	419168	2328	0.55
-2	ناحية الهارثة	50862	1725	3.39
-3	قضاء شط العرب	36515	2327	6.37
-4	ناحية النشوة	7342	1568	21.35
-5	قضاء الزبير	113498	38527	33.94
-6	ناحية سفوان	10415	3315	31.82
-7	ناحية أم قصر	12526	3268	26.08
-8	قضاء القرنة	54717	976	1.78
-9	ناحية الدير	19146	617	3.22
-10	قضاء المدينة	22107	336	1.51
-11	ناحية الإمام الصادق (عليه السلام)	22961	1171	5.09

12-	ناحية عز الدين سليم	23729	427	1.79
13-	قضاء أبي الخصيب	49968	15315	30.64
14-	قضاء الفاو	9572	3487	36.42
	المجموع	852526	75387	8.84

المصدر: 1-المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

2-استخرجت النسب من قبل الباحث.

عند مقارنة نتائج القائمة العراقية في انتخابات 7 آذار 2010 مع نتائج القائمة العراقية الوطنية في انتخابات 15 كانون الأول 2005 في محافظة البصرة يتبين ما يأتي:

1- انخفاض نسبة المصوتين للقائمة في محافظة البصرة إذ حصلت القائمة على نحو (75387) صوتا في انتخابات 7 آذار 2010 بنسبة (8.84%) من المصوتين البالغين (852526) صوتا، بينما حصلت على نحو (88350) صوتا في انتخابات 15 كانون الأول 2005 بنسبة (10.85%) من المصوتين البالغين (813758) ناخب.

2- ارتفاع عدد المقاعد التي حصلت عليها القائمة في المحافظة فبعد أن كان استحقاقها الانتخابي شغل مقعدين بنسبة (12.5%) من حصة المحافظة في البرلمان في انتخابات 15 كانون الأول 2005 يشغل (3) مقاعد بنسبة (12.5%) من حصة المحافظة في الدورة الانتخابية 2010 بالرغم من انخفاض عدد المصوتين للقائمة ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة المشاركة في المحافظة في الدورة الانتخابية الثانية إضافة إلى طبيعة توزيع المقاعد على المحافظات التي اتبعتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

3- ارتفاع مستويات الدعم القوية للقائمة في انتخابات 15 كانون الأول 2005 من (3) وحدات إدارية وهي (قضاء الفاو، قضاء الزبير، ناحية أم قصر) إلى (4) وحدات إدارية وهي (قضاء الفاو، قضاء الزبير، قضاء أبي الخصيب، ناحية سفوان) في انتخابات 7 آذار 2010 بسبب تحول توجهات الناخبين في هذه المناطق من قائمة التوافق العراقية التي دعمتها في انتخابات 2005 إلى القائمة العراقية، إضافة إلى تأثير دول الجوار كالسعودية والكويت في تحفيز أنباء الطائفة السنية للتصويت لهذه القائمة في هذه المناطق التي أغلب سكنتها من هذه الطائفة.

خريطة (8)

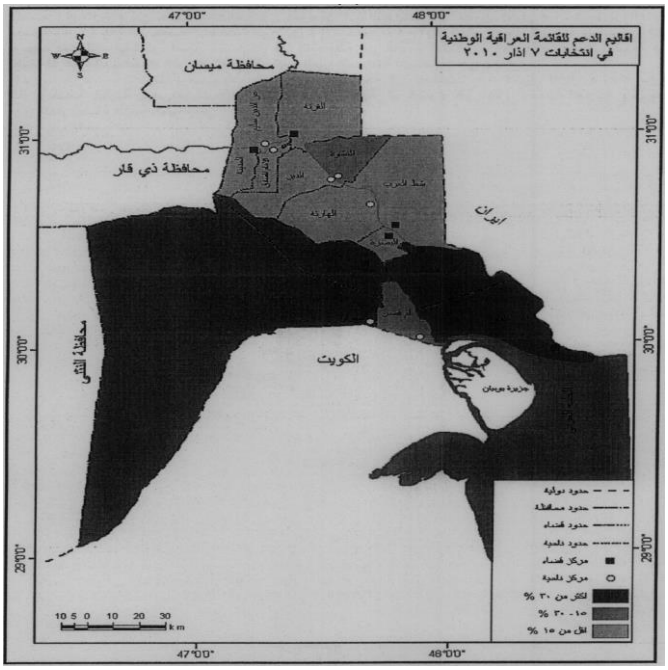

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (6).

4- انخفاض مستويات الدعم المتوسطة للقائمة في انتخابات 15 كانون الأول 2005 من (4) وحدات إدارية وهي (قضاء أبي الخصيب، قضاء شط العرب، ناحية سفوان، ناحية النشوة) إلى (2) وحدات إدارية وهي (ناحية أم قصر، ناحية النشوة) في انتخابات 7 آذار 2010 بسبب تحول قضاء أبي الخصيب وناحية سفوان من أقاليم دعم متوسطة في انتخابات 2005 إلى أقاليم دعم قوية في انتخابات 2010.

5- ارتفاع مستويات الدعم المنخفض للقائمة من (7) وحدات إدارية وهي (قضاء المدينة، قضاء البصرة، قضاء القرنة، ناحية الهارثة، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام"، ناحية عز الدين سليم، ناحية الدير) في انتخابات 15 كانون الأول 2005 إلى (8) وحدات إدارية في انتخابات عام 2010 وهي (قضاء شط العرب، قضاء القرنة، قضاء المدينة، قضاء البصرة، ناحية الإمام الصادق "عليه السلام"، ناحية الهارثة، ناحية الدير، ناحية عز الدين سليم).

المبحث الرابع: رؤية استشرافية للانتخابات البرلمانية في محافظة البصرة المزمع عقدها عام 2014

رغم أن الديمقراطية لا يمكن حصرها بالانتخابات إلا أن هذا المعنى قد احتل مساحة كبيرة من مفهوم الديمقراطية في أذهان العراقيين بسبب حداثة التجربة الديمقراطية العراقية، ولا يمكن فهم الواقع الانتخابي المستقبلي في العراق دون استقراء الأرضية الموضوعية المناسبة بسبب كثرة التداعيات التي تعيشها الساحة السياسية العراقية في المستقبل ومنها التدخلات الدولية والإقليمية إضافة إلى التنافس الشديد على السلطة من بعض الأحزاب السياسية في العراق وهي أحزاب أشخاص وليست مؤسسات حزبية، فالانتخابات البرلمانية القادمة قد تختلف عن الانتخابات السابقة بسبب اختلاف الظروف التي مرت بها الانتخابات الأخيرة ذلك يدعونا إلى رسم الرؤية المستقبلية لها نظريا من خلال ما يأتي:

1- من المتوقع عدم اختلاف النظام الانتخابي الذي اعتمد في الانتخابات البرلمانية 2010 عنه في الانتخابات القادمة 2014 بالإبقاء على نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي والقائمة المقترحة، لضمان حصول أحزاب الأقلية على تمثيل في البرلمان وقد يساعد ذلك على بناء الثقة بين الأحزاب السياسية ويؤمن تمثيل معقول للأحزاب والأقليات الدينية والطائفية والقومية أو النساء في البرلمان.

2- من المتوقع زيادة أعداد المقاعد البرلمانية المخصصة للدوائر الانتخابية (المحافظات) ومنها محافظة البصرة بسبب الزيادة في نمو السكان تبعا للتعداد السكاني الذي من المحتمل أن يجري لكل محافظة مع الإبقاء على عدد الدوائر الانتخابية 18 دائرة انتخابية على أساس عدد المحافظات العراقية.

3- من المحتمل أن تندمج قائمة الائتلاف الوطني العراقي وقائمة ائتلاف دولة القانون بقائمة جديدة في المستقبل بسبب تأثير المرجعيات الدينية في النجف الإشرف على اعتبار أن القائمة الجديدة تمثل الطائفة الشيعية.

4- تصاعد المنافسة الشديدة بين القوائم الانتخابية في محافظة البصرة بسبب الرغبة الكبيرة في الفوز من قبل كتل وأحزاب سياسية لم تفز في انتخابات 2010 كقائمة التوافق العراقية، إضافة إلى ترشيح العديد من الشخصيات المستقلة التي من الممكن دخولها في قوائم منفردة.

5- قد تعتمد بعض القوائم الانتخابية في محافظة البصرة على العشائر والشخصيات المتنفذة داخل الوسط العشائري خاصة إذا ما حصل اندماج بين قائمة ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي كنوع من الدعم والقوة لتلك القوائم في هذه المناطق.

6- من المحتمل تأجيل الانتخابات البرلمانية وعدم إجرائها في موعدها المحدد بسبب المصالح الحزبية لبعض القوائم السياسية الكبيرة والتي تحاول الاحتفاظ بما حققته في الانتخابات الماضية لأطول فترة ممكنة.

7- من المتوقع بقاء محافظة البصرة من ضمن أقاليم الدعم القوية لقائمة ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي عند اندماجهما بقائمة واحدة ومناطق دعم ثانوي للقوائم الأخرى في الدورة الانتخابية القادمة.

8- بقاء الخريطة السياسية في محافظة البصرة تأخذ شكل الامتدادات الطائفية والقومية عند تشكيل القوائم والتصويت للمرشحين.

9- من المتوقع انخفاض نسبة المشاركة السياسية في الدورة الانتخابية القادمة في محافظة البصرة على الرغم من ارتفاع مجموع الناخبين المسجلين وسبب ذلك هو الظروف الاقتصادية الصعبة والتعثر في توفير الخدمات التي قد تعيشها أبناء المحافظة في الفترة القادمة.

الاستنتاجات:

1- أظهرت دراسة الانتخابات البرلمانية العراقية 2005 – 2010، من أن العراق قد تحرك صوب توطيد دولة ديمقراطية ذات أنموذج ناجح، ولن ينزلق إلى سياسات الماضي القريب التي قد تحول التجربة الديمقراطية إلى فوضى خلاقة لا يمكن السيطرة عليها.

2- كشفت نتائج الانتخابات في الدورتين الانتخابيتين 2005 – 2010 في منطقة الدراسة حصول القوائم المشكلة على أساس مذهبي على غالبية الأصوات.

3- بينت الدراسة فوز (3) قوائم سياسية في منطقة الدراسة للدورة الانتخابية 2005 وهي (الائتلاف العراقي الموحد، القائمة العراقية الوطنية، جبهة التوافق العراقية، بينما أفرزت الدورة الانتخابية 2010 عن فوز (3) قوائم سياسية هي (ائتلاف دولة القانون، الائتلاف الوطني العراقي، القائمة العراقية).

4- أظهرت الدراسة أن للقوائم السياسية الفائزة في منطقة الدراسة أقاليم ومراكز دعم قوية ومتوسطة ومنخفضة، ويمكن اعتبار منطقة الدراسة مناطق دعم ونفوذ قوي لقائمة الائتلاف العراقي الموحد ومناطق دعم ثانوي للقوائم الأخرى في الدورة الانتخابية 2005، بينما أصبحت منطقة الدراسة مناطق دعم ونفوذ قوي لقائمة ائتلاف دولة القانون ومناطق دعم ثانوي للقوائم الأخرى في الدورة الانتخابية 2010.

التوصيات:

1- الاهتمام بالبحوث والدراسات الجغرافية السياسية في مجال الانتخابات من أجل تعزيز العملية الديمقراطية في العراق.

2- ضرورة توعية المواطنين من قبل وسائل الإعلام المختلفة بضرورة المشاركة في كل انتخابات لأن مصير الديمقراطية الوليدة هي بيد المواطنين.

3- توفير الخدمات للمواطنين والعمل على خفض نسبة البطالة في منطقة الدراسة لكي نحقق مساهمة وفاعلة.

المصادر:

1. عبد الفتاح ماضي وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 40.
2. سعد عجيل الدراجي وسعد إبراهيم الشويشين، طرق البحث العلمي، ط1، الوكالة الليبية للترقيم الدولي، بنغازي، 2006، ص 40.
3. محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، أصول البحث العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986، ص 42.
4. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية منظور معاصر، ط 7، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2008، ص 766، ص 771.
5. محمد محمود إبراهيم الديب، مصدر سابق، ص 771.
6. قاسم الدويكات، الجغرافية السياسية، ط1، جامعة مؤته، عمان، 2002، ص 342.

7. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، الائتلافات والكيانات السياسية المشاركة في انتخابات 15 كانون الأول 2005، بغداد، 2005.
8. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج النهائية للائتلافات والكيانات السياسية في انتخابات 15 كانون الأول 2005، بغداد، 2005.
9. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج النهائية للائتلافات والكيانات السياسية في انتخابات 15 كانون الأول 2005، مصدر سابق، ص 3.
10. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج النهائية للائتلافات والكيانات السياسية في انتخابات 15 كانون الأول 2005، مصدر سابق، ص 3.
11. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج النهائية للائتلافات والكيانات السياسية في انتخابات 2005، مصدر سابق، ص 2.
12. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج النهائية للائتلافات والكيانات السياسية في انتخابات 7 آذار 2010، بغداد، 2010، ص 1.
13. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج النهائية للائتلافات والكيانات السياسية في انتخابات 7 آذار 2010، مصدر سابق، ص 1.
14. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج النهائية للائتلافات والكيانات السياسية في انتخابات 7 آذار 2010، مصدر سابق، ص 2.